فاطمة الزهراء نصار

إن أغلب المشاكل التي تعني منها المنطقة العربية ترجع إلى وجود خلل في العلاقة بين المواطنين والدولة والذي يرجع إلى مجموعة من الأسباب من أهمها عدم ثقة المواطنين في عملية التمثيل السياسي وفي المؤسسات الحكومية، وذلك بسبب عدم التزام الحكومات بما تعد به المواطنين مقابل ولائهم السياسي والشعبي. حيث تعاني أغلب الشعوب العربية من مجموعة من المشاكل مثل تقلص الحريات المدنية وتراجع حرية التعبير والتجمع وحريات الصحافة، وتراجع النمو الاقتصادي، وتراجع دعم الدولة لبعض السلع والخدمات الأساسية، وهو ما يشكك دائماً في كفاءة الأحزاب السياسية وممثليها. وهو الأمر الذي تعكسه الدراسات التي تبين مدى تراجع ثقة المواطنين في الأحزاب السياسية وتوجههم لمنظمات المجتمع المدني كبديل. وفي هذا التقرير؛ سيتم عرض بعض القضايا الكبرى التي تؤثر على الاستقرار الاجتماعي للدول العربية.

أولا: التمثيل والمشاركة

إن السبب الأهم وراء غياب الثقة هو شعور الأفراد بعدم وجود من يمثلهم أو ينقل أصواتهم الحقيقية. وتختلف نسبة التمثيل هذه من دولة لأخرى؛ فنجد النظام المصري على سبيل المثال يتعامل بحزم مع أي محاولات للاحتجاج، وما يتبعه ذلك من تقييد النشطاء وتعرضهم للسجن والتعذيب. بالإضافة إلى القيود المفروضة على الصحافة في عدد كبير من الدول العربية مثل الكويت ولبنان، والتي يتعرض فيها الصحفيون للمضايقات والسجن في بعض الأحيان. وقد نجد بعض الدول التي تتعامل بمكيالين حسب نوعية القضايا؛ فالسعودية على سبيل المثال منحت للمرأة السعودية حق القيادة عام 2018 بعد حملات عديدة طالبت بهذا الحق؛ ولكن السعودية في الوقت نفسه تستخدم هذه المنجزات من أجل التغطية على أوجه قصور أخرى تتعلق بحالات قمع النشطاء.

ومن الأسباب الأخرى التي تعزز عدم ثقة المواطنين في الأنظمة السياسية العربية؛ اعتماد هذه الأخيرة على الأحزاب السياسية ذات الصوت الواحد، وهو ما يعني غياب القوى السياسية البديلة، وهو ما يعني غياب أي بديل للنخب الحاكمة، وبالتالي تتزعزع ثقة المواطنين في مدى كفاءة النظام الديمقراطي، وهو ما يدفع إلى تراجع نسب المقترعين الشباب. وكنتيجة لذلك؛ نلاحظ أن أغلب الحركات الاحتجاجية التي انتشرت في الدول العربية خلال السبع سنوات الأخيرة، كانت محدودة المطالب ومركزة على قضايا بعينها مثل: موجة الاحتجاجات في لبنان من أجل إدارة النفايات، والاحتجاجات المغربية في منطقة الريف من أجل تطوير المنطقة بمشاريع تنموية كبرى، وكذلك الاحتجاجات المغربية في مناطق شرق المغرب من أجل الأهداف ذاتها. إن المشترك بين مختلف هذه الاحتجاجات أنها لم تطلب تغيرات سياسية أو اجتماعية كبرى، وإنما ركزت على بعض القضايا التي تنتهي حالة الاحتجاج بمجرد التعامل معها.

ولتجاوز هذه الإشكالية يتم اقتراح مجموعة متنوعة من الحلول مثل التركيز أكبر على اللا مركزية السياسية، وبالتالي تتمكن الأحزاب من خلال المسؤولين المحليين من تقديم بعض الخدمات وبالتالي تطوير قواعدها الشعبية من خلال التركيز على قضايا محلية محددة. كما يمكن للأحزاب السياسية التعاون مع منظمات المجتمع المدني وبالتالي يتم العمل على تطوير الحوكمة على المستوى المحلي. ولا بد من العمل على تعزيز الحوار الوطني حول القضايا الكبرى، وهو ما يعمل على عودة المشاركة السياسية والثقة في التمثيل السياسي. كما أنه من الضروري بالنسبة لأغلب المجتمعات العربية أن تعزز الأنظمة السياسية من الحريات المدنية.

ثانياً: فعالية الحكومة

تتعلق فعالية الحكومة بمدى مواكبتها والتزامها بتحقيق ما تعد به، بالإضافة إلى الترويج لإنجازات معينة فيما يُثبت الواقع عكس ذلك، وهو الفخ الذي تقع فيه أغلب الحكومات العربية، كما حدث في المغرب على سبيل المثال، فبالرغم من سعيها نحو تحسين مجموعة من الخدمات الأساسية منذ بداية القرن ال21، والترويج بالفعل لعدد كبير من الخدمات التي تم تطويرها؛ إلا أن الاحتجاجات التي اندلعت في عدة مناطق في المغرب مثل احتجاجات الريف واحتجاجات منطقة درعا تافيلالت أثبتت أن الإنجازات تم تحقيقها في بعض المناطق على حساب أخرى، فالاحتجاجات طالبت بتوفير الرعاية الصحية ومياه الشرب، وكما يبدو فهي خدمات أساسية أو لا غنى عنها، وبالتالي فإن المطالبة بها تعكس حالة التراجع الكبير على مستوى هذه الخدمات.

النقيض تماماً نجده في دول مثل مصر ولبنان التي تعمل دائماً على خفض توقعات المواطنين من ناحية تزويد الخدمات، ويتجلى ذلك في رفع الدعم عن السلع الأساسية وزيادة أسعار أغلب الخدمات الأساسية. وفي سبيل ذلك يتم تبرير موقف الحكومة بأنها توفر الأمن مقابل هذه الخدمات، ويتم المقارنة دائماً ببعض النماذج التي عانت غياب الأمن والاستقرار مثل سوريا والعراق.

كيفية استجابة الحكومات

من أهم الاستراتيجيات التي تعمل الدول على تبنيها من أجل تعزيز الفعالية؛ نجد شعار اللامركزية الذي يتم رفعه من أجل تعزيز التنمية. وقد ظهرت هذه التقنية مبكراً في المغرب بعد التعديل الدستوري 2011، وإن كانت لا تزال متعثرة على مستوى التطبيق. فكرة أخرى لا تقل أهمية تتعلق بنظام الحكومة الإلكترونية، وتقوم على منصات إلكترونية تسهل وصول المواطنين إلى مختلف المعلومات الحكومية من أجل تعزيز الحكامة والشفافية بين الطرفين، إلا أن هذا الخيار لم ير النور بشكل فعال، وإنما يبقى مجرد مشاريع يتم الترويج لها من أجل امتصاص حالات الاحتقان. وفي هذه الحالة نجد العديد من البرامج والمشاريع التنموية التي يتم الإعلان عنها في أغلب الدول العربية مثل رؤية 2030 أو رؤية 2020، وغيرها من البرامج التي عرضتها الدول، ولكنها مع ذلك لم تحقق أي تطور ملحوظ على مستوى المساواة الاجتماعية أو المساءلة السياسية أو الحريات المدنية.

ومن الحلول المقترحة نجد تفعيل اللامركزية التي قد تكون الحل، ولكن بشرط توفر الموارد المناسبة والإرادة السياسية. كما يمكن التركيز على الحوكمة في الجهات الإدارية الفرعية والحضرية والمستويات المحلية، وحول قضايا محددة، مثل الرعاية الصحية والتعليم. ولا يمكن التغافل عن دور مكافأة الأداء الجيّد الفعّال على جميع المستويات البيروقراطية الإدارية، وبخاصة، المستوى المحلي، لتشجيع القوى العاملة العامة الأفضل أداءً، وتوفر للمواطنين الإحساس باستجابة الحكومة.

ثالثاً: الرقابة على الفساد

يعد الفساد أحد القضايا الثلاث الأكثر إلحاحاً في المنطقة العربية، بالإضافة إلى أن مدركات الجمهور عن الفساد تتزايد، ويدرك المواطنون نتائجه وآلياته. وبالرغم من أنه على مدار سنوات تضع أغلب الأنظمة السياسية على رأس أولوياته محاربة الفساد؛ فإن الجهود المبذولة في هذا المجال لا تحقق أي نجاح يُذكَر. ذلك أن مواجهة الفساد تتطلب قبل كل شيء تغيراً جوهرياً في الثقافة السياسية، ورغبة حقيقية لدى صناع القرار.

ولا يخفى على أحد النتائج الكارثية للفساد، على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي؛ فيؤدي إلى تخفيض جودة المؤسسات الحكومية، وبالأخص الأجهزة الإدارية البيروقراطية. فعندما يعتاد البيروقراطيون على ممارسة الفساد، يغدو من الصعب تطبيق السياسات العامة التي تعمل لصالح الدولة والمواطنين، كما أنه يقوّض تنافسية الاقتصاد ويعيق الاستثمار وخلق الوظائف. وكنتيجة لذلك؛ يشعر المواطنون بالريبة والعداء تجاه الحكومات التي يعتبرونها فاسدة، وهو ما يجعلهم أكثر استعدادا للانضمام إلى الجماعات المتطرفة التي قد تزعم أنها تحارب الزعماء الفاسدين أو تبرر نشاطا آخر يلحق الضرر بالدولة أو بمصالحها.

ومن أجل مكافحة الفساد؛ لابد من وجود الإرادة السياسية اللازمة، والاعتماد على إطار قانوني محكم، بما فيه التشريعات الخاصة بالنفاذ إلى المعلومات والإفصاح عن الذمة المالية. مع ضرورة تفعيل المساءلة والمحاسبة، وتحكيم المواطنين. كما يمكن الاعتماد على بعض الهيئات الوطنية المستقلة التي تعمل على مكافحة الفساد. إلا أن نجاح هذه الهيئات مرهون باستقلالها السياسي، وبدعمها بالكوادر والموارد المناسبة. ويمكن أن تقوم الحكومة الإلكترونية بدور فعال في إطار مكافحة الفساد. ولا يمكن التغافل عن دور المنظمات العالمية مثل منظمة الشفافية الدولية في الضغط على القادة السياسيين من أجل اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الفساد والحد منه.

التعليق:

لا يمكن التقليل من راهنية المشاكل التي طرحها التقرير؛ فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأغلب المشاكل التي تطبع العلاقة بين المواطنين والنظم السياسية في العالم العربي. كما أن الحلول التي اقترحها التقرير لكل مشكلة تبدو منطقية وواقعية ومرتبطة بصلب المشاكل التي تم طرحها.

إلا أن التقرير في الوقت نفسه لم يأت بجديد على مستوى الحلول المقترحة لأغلب المشاكل؛ فأغلب هذه الحلول يتم المناداة بها منذ سنوات في عدد كبير من الدول العربية، ولكن لم نشهد أي تغيير على مستوى التطبيق، ودليل ذلك أن موجة الاحتجاجات التي شهدها العالم العربي عام 2011 كانت في الأساس من أجل المناداة بتغيير جذري يخص مختلف المشاكل التي عرضها التقرير، وحدث بالفعل تغيير في بعض الأنظمة السياسية العربية وإن لم يستمر هذا التغيير لوقت طويل ولم يؤدي إلى نتائج ملموسة بعيدة المدى.

ومن ناحية أخرى؛ فإن أغلب الحلول التي تتبناها بعض الدول من وقت لآخر، مثل حالة اللامركزية في نظام الحكم في المغرب، لا يتم التعامل معها إلا كاستراتيجيات يتم الترويج لها في إطار تهدئة الاحتجاجات، في حين تغيب آثارها على مستوى التطبيق. والأمر ذاته ينطبق على عدد كبير من الحلول.

واحدة من أهم الانتقادات التي يمكن التوجه بها نحو نص التقرير؛ هو أنه أظهر موقفه من بعض الأنظمة السياسية، وهنا نذكر مثالاً على استخدامه مصطلح "العسكر" عند الحديث عن النظام السياسي المصري في فترة ما بعد الثورة المصرية، فكلمة العسكر ليست كلمة شائعة في التعبير المصري، حيث تستخدم كلمة الجيش أو المجلس العسكري الذي كان حاكماً في تلك الفترة، في حين أن مصطلح "العسكر" لم يظهر إلا مع الاحتجاجات المطالبة بتنحي المجلس العسكري عن إدارة شؤون البلاد لصالح سلطة منتخبة، في الشعار الشهير "يسقط حكم العسكر"، وهو الشعار الذي عاد للواجهة مرة أخرى بعد الانقلاب العسكري عام 2013، ما نريد قوله أن هذا المصطلح هو مصطلح احتجاجي في الأساس ولم يتم تداوله إلا في سياق الاحتجاج. وبالتالي فعلى التقارير والأبحاث العلمية أن تلتزم بالمصطلح أو المسمى السياسي لا الاحتجاجي، وإلا فإنها تعبر عن موقفها.

بالعودة إلى الحلول التي اقترحها التقرير؛ نرى أنه لكي يتم تنفيذ أغلب هذه الحلول لابد من وجود الإرادة السياسية الراغبة في تطبيقها، فبدون هذه الإرادة يتم عرقلة أي حركة تغييرية حقيقية. وهو ما يحدث بالفعل منذ اندلاع الاحتجاجات عام 2011 وحتى اليوم. وقد يرجع السبب في ذلك إلى تخوف الأنظمة السياسية العربية من أن أي تغيير ديمقراطي حقيقي سيؤدي إلى تغير هذه الأنظمة وبالتالي فقدان نفوذها.

ونرى أن الأولوية تتجه نحو تغيير العقلية السياسية والسعي نحو تقديم خدمات حقيقية دائمة، وليست خدمات مؤقتة مرتبطة بالفترات الانتخابية، وبهذه الطريقة تتمكن الأحزاب من استعادة ثقة المواطنين في التمثيل السياسي. كما لا بد أن تتجه الأولوية نحو المشاريع التنموية المتوازنة، أي أنها لا تركز على منطقة على حساب أخرى، وبالتالي يثق المواطن في الحكومة أو النظام السياسي كراعي أساسي لمصلحته. فما نلاحظه من سياسات أغلب الأنظمة العربية هو استثمارها في قطاعات قد لا تهم المواطن بشكل مباشر، بل إنها قد تؤثر على الخدمات الأساسية التي يحتاجها. ولتحقيق ذلك نعود مرة أخرى إلى ضرورة وجود إرادة سياسية حقيقية بغض النظر عن مرجعيتها.

إن استراتيجية اللامركزية قد تكون هي الحل الأمثل من أجل الاقتراب من المناطق الهامشية وتقديم خدمات مستدامة تفيد هذه المناطق على المدى الطويل، إننا هنا أمام رؤية للاستثمار طويل الأمد لا اللحظي، فبه وحده تستمر عجلة التنمية التي ستنعكس بالتبعية على المركز.